

(القرار رقم ١٩ لعام ١٤٣٤هـ)

الصادر من لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية

بشأن اعتراض شركة (أ)

برقم (٩٥/٢١) لعام ١٤٣٠هـ

على ربط مصلحة الزكاة والدخل لعامي ١٩٩٥م و ١٩٩٦م

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

ففي يوم الأحد ١٦/٧/١٤٣٤هـ. انعقدت لجنة الاعتراض الابتدائية الزكوية الضريبية بالدمام بمقرها بفرع مصلحة الزكاة والدخل بالدمام المشكلة على النحو التالي:

١. الدكتور.....	رئيساً
٢. الدكتور.....	نائب الرئيس
٣. الدكتور.....	عضواً
٤. الدكتور.....	عضواً
٥. الأستاذ.....	عضواً
٦. الأستاذ.....	سكرتيراً

وقد حضر جلسة الاستماع المنعقدة بتاريخ ١٨/٦/١٤٣٤هـ، ..... ممثل المكلف، وحضر، ..... ممثلين عن المصلحة للنظر في الاعتراض المقدم من المكلف/شركة (أ)، على الربط الزكوي الذي أجرته مصلحة الزكاة والدخل على حساباتها لعامي ١٩٩٥م حتى ١٩٩٩م ويعترض المكلف على:

#### الأرباح غير الموزعة.

وقد ناقشت اللجنة الاعتراض المرفوع إليها بموجب خطاب سعادة مدير عام مصلحة الزكاة والدخل رقم ٤/٢٥٢١/١٥ وتاريخ ٤/٥/١٤٣٠هـ على النحو الآتي:

#### أولاً: الناحية الشكلية:

أبلغت المصلحة المكلف بالربط الزكوي لعامي ١٩٩٥م و١٩٩٦م بخطابها الصادر برقم ٣/٤٣٠٩ وتاريخ ١٠/٨/١٤١٨هـ. وقد اعترض المكلف على هذا الربط بخطابه المقيد لدى المصلحة برقم ٣/٧٣٧ وتاريخ ٢٢/٩/١٤١٨هـ. وبذلك يكون الاعتراض مقبولاً من الناحية

الشكلية لتقديمه خلال الأجل المحدد بستين يومًا من تأريخ التبليغ بالربط الزكوي وفقًا للمادة الأولى من القرار الوزاري المعدل برقم  
٩٦١/٣٢ وتاريخ ١٤١٨/٤/٢٢ هـ.

## ثانيًا: الناحية الموضوعية:

### ١ - الأرباح غير الموزعة.

#### أ - وجهة نظر المكلف:

لقد أضافت المصلحة إلى الوعاء الزكوي للعامين ١٩٩٥م و ١٩٩٦م المبالغ ١٧٠٥٦١٣٦ ريالًا سعوديًّا والمبلغ ١٩٤٣٥٣١٩ ريالًا سعوديًّا باعتبارهما رصيد الأرباح غير الموزعة للعامين المعنيين، في حين أن رصيد الأرباح غير الموزعة الصحيح الذي ينبغي إضافته إلى الوعاء الزكوي هو ١٤٥٩١٧٦٧ ريالًا سعوديًّا لعام ١٩٩٥م و ١٥٠٦١٠٩٥٠ ريالًا سعوديًّا لعام ١٩٩٦م حسبما يظهر في الإقرار رقم ٣. علمًا بأنه قد تم احتساب هذه المبالغ على النحو التالي:

ريالًا سعوديًّا	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥م
٢٨٧٢٣١٧٦٧	رصيد الأرباح غير الموزعة كما في ١ يناير ١٩٩٥
(١٣٠٥٨٠٠٠٠)	ناقصًا: حصص أرباح لشركة (د) (رقم الملف لدى المصلحة ١٢٥٦٢/١/٤)
	نرفق بيان متابعة العقود لشركة (د) في الملحق رقم ١
	حصص أرباح لشركة (ف)
	(رقم الملف لدى المصلحة ٤/٤/٣٦)
(٦٠٠٠٠)	نرفق بيان متابعة العقود لشركة (ف) في الملحق رقم ١
١٤٥٩١٧٦٧	رصيد الأرباح غير الموزعة الذي ينبغي إضافته إلى الوعاء الزكوي
ريالًا سعوديًّا	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦م
١٦٠٦١٠٩٥٠	رصيد الأرباح غير الموزعة كما في ١ يناير ١٩٩٦
	ناقصًا: حصص أرباح لشركة (د)
	الصناعية (رقم الملف لدى المصلحة ١٢٥٦٢/١/٤)
	نرفق بيان متابعة العقود لشركة (د)
(٣٠٠٠٠)	في الملحق رقم ٢
	رصيد الأرباح غير الموزعة الذي ينبغي
١٥٠٦١٠٩٥٠	إضافته إلى الوعاء الزكوي

تود الشركة الإفادة بأنه وفقًا لمبدأ الاستحقاق المحاسبي صرحت شركة (د) وشركة (ف) عن حصص الأرباح المذكورة أعلاه باعتبارها "إيرادات" لها للعامين ١٩٩٥م و ١٩٩٦م. وهذا يتمشى مع الإجراءات المتبعة حاليًا لدى المصلحة والتي تقتضي أن تقوم الجهة التي تتسلم حصص الأرباح بدفع الزكاة عن الدخل من تلك الحصص.

استنادًا إلى ما تقدم وإلى بيانات متابعة العقود المرفقة في الملحقين رقم ١ و ٢، فإن المصلحة تلاحظ بأن كامل المبلغ حصص الأرباح الذي تطالب شركة (أ) بخصمه من أرباحها في إقرارها النهائي قد تم التصريح عنه من قبل شركة (د) وشركة (ف) كإيرادات للعامين ١٩٩٥م و ١٩٩٦م، وذلك بالرغم من أن شركة (د) وشركة (ف) لم يتسلما جميع حصص الأرباح المصرح عنها من قبل شركة (أ). إن عدم اعتماد خصم كامل حصص الأرباح التي صرحت عنها شركة (أ) من شأنه أن يجعل المصلحة تربط الزكاة على نفس الأموال مرتين في السنة، أي مرة في شركة (د) وشركة (ف) كجزء من حصص أرباحها ومرة ثانية في نفس السنة في شركة (أ) عند عدم خصمها من الأرباح غير الموزعة للشركة.

#### ملخص:

استنادًا إلى ما تقدم وإلى معالجة المصلحة لهذا الموضوع في عام ١٩٩٤م، تأمل الشركة أن تتكرم المصلحة باستبعاد المبلغ ٢٢٤٦٤٣٦٩ ريالًا سعوديًّا والمبلغ ٣٢٨٢٤٣٦٩ ريالًا سعوديًّا من الأرباح غير الموزعة لشركة (أ) للعامين ١٩٩٥م و ١٩٩٦م على التوالي، وذلك تفاديًّا لربط الزكاة مرتين على نفس المبلغ في السنة ذاتها.

#### ب - وجهة نظر المصلحة:

أضافت المصلحة المبالغ ٢٢٤٦٤٣٦٩ ريالًا لسنة ١٩٩٥م، و ٣٢٨٢٤٣٦٩ ريالًا لسنة ١٩٩٦م للوعاء الزكوي وفقًا للخطاب الوزاري رقم ٩٥٨٦/٣ وتاريخ ١٤١٧/٨/٢٥ هـ وتعميم المصلحة رقم ٨٤٤٣ وتاريخ ١٣٩٢/٨/٨ هـ البند أولًا / ٧ لأنها أموال حال عليها الحول وهي في ذمة الشركة ولم توزع، فوجبت فيها الزكاة، كما أن الربط عليها لا يعد نتيًّا زكويًّا لأن لكل شركة شخصية معنوية مستقلة عن غيرها فيجب عليها الزكاة في أموالها وفقًا للفتوى رقم ٢/٢٣٨٤ وتاريخ ١٤٠٦/١٠/٣ هـ البند خامسًا، والفتوى رقم ٣٠٧٧ وتاريخ ١٤٢٦/١١/٨ هـ، وعليه تكون الأرباح غير الموزعة لشركة (أ) هي ١٧٠٥٦١٣٦ ريالًا لسنة ١٩٩٥م، و ١٩٤٣٥٣١٩ ريالًا لسنة ١٩٩٦م.

#### الوقائع:

سألت اللجنة ممثل المكلف: هل لديكم أي إضافة على ما ورد بمذكرة اعتراضكم فيما يتعلق بالأرباح غير الموزعة لعامي ١٩٩٥م و ١٩٩٦م؟ وهل لديكم رد على مذكرة المصلحة التي تم تزويدكم بها وفق خطاب اللجنة رقم ٢١١/٥٠٠ وتاريخ ١٤٣٤/٦/٥ هـ؟ فأجاب: يسر مكلفنا تقديم مذكرة إيضاح إضافية بخصوص هذا الموضوع وتم تزويد ممثلي المصلحة بصورة من المذكرة.

كما سألت اللجنة ممثلي المصلحة هل لديكم أي إضافة أو تعليق على مذكرة المصلحة المرفوعة للجنة سابقًا؟ وهل لديكم رد على المذكرة المقدمة من قبل ممثل المكلف في هذه الجلسة؟ فأجابوا: تم عمل تحليل لمبلغ الأرباح غير الموزعة التي أضافتها المصلحة لوعاء الزكاة لعامي ١٩٩٥م و ١٩٩٦م مع تعليق بخصوص هذه المبالغ وذلك بمذكرة مقدمة للجنة من صفحتين، وتم تزويد ممثل المكلف بصورة منها المقدمة في هذه الجلسة ونكتفى بما قدمنا في هذه الجلسة.

وقد أفاد ممثل المكلف بأنه يكتفى بالرد على المذكرة المقدمة من المصلحة بما ورد بمذكرة المكلف المقدمة في هذه الجلسة. كما سألت اللجنة ممثل المكلف: وافقتم على إجراء المصلحة في بند الديون المعدومة في خطاب اعتراضكم فما تعليقكم على ذلك؟ فأجاب: يسر مكلفنا بموافقة المصلحة على هذا الاجراء مع الاحتفاظ بحق الاحتجاج في السنوات القادمة.

وقد تضمنت المذكرة المقدمة من ممثلي المكلف في الجلسة ما يلي " نشير إلى خطاب سعادتكم رقم ٥٠٠/٢١١ (الملحق ١) تبليغا لموكلنا بأن اللجنة الموقرة حددت يوم ١٨/٦/١٤٣٤ هـ (٢٨ ابريل ٢٠١٣) موعدا لمناقشة الاعتراض المقدم من قبل شركة (أ) على ربط مصلحة الزكاة والدخل بخطابها رقم ٣/٤٣٠٩ للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

وفي هذا لخصوص وفي ضوء المعلومات والتوضيحات الواردة في خطاب شركة (أ) رقم ٩٨-٢١٠٩ والمعلومات الإضافية المقدمة بالخطاب رقم ٠١-٢٩٥٣ بشأن العامين ١٩٩٥ و ١٩٩٦ (الملحق ٢)، تود شركة (أ) إفادة سعادتك بما يلي:

أ- الأرباح غير الموزعة - ١٩٩٥ و ١٩٩٦

#### ١- وجهة نظر المصلحة:

أضافت المصلحة المبالغ ٢٤٦٤٣٦٩ ريالاً لسنة ١٩٩٥ و ٣٨٢٤٣٦٩ ريالاً لسنة ١٩٩٦ للوعاء الزكوي وفقاً للخطاب الوزاري رقم ٩٥٨٦/٣ وتاريخ ١٤١٧/٨/٢٥ هـ وتعميم المصلحة رقم ٨٤٤٣ وتاريخ ١٣٩٢/٨/٨ هـ البند أولاً / ٧ لأنها أموال حال عليها الحول وهي في ذمة الشركة ولم توزع، فوجبت فيها الزكاة، كما أن الربط عليها لا يعد ثنياً زكويًا لأن لكل شركة شخصية معنوية مستقلة عن غيرها فيجب عليها الزكاة في أموالها وفقاً للفتوى رقم ٢/٢٣٨٤ وتاريخ ١٤٠٦/١٠/٣ هـ البند خامساً، والفتوى رقم ٣٠٧٧ وتاريخ ١٤٢٦/١١/٨ هـ، وعليه تكون الأرباح غير الموزعة لشركة (أ) هي ١٧٠٥٦١٣٦ ريالاً لسنة ١٩٩٥ و ١٩٤٣٥٣١٩ ريالاً لسنة ١٩٩٦.

#### ٢- وجهة نظر شركة (أ)

١-٢ تود شركة (أ) إفادة اللجنة الموقرة أن المصلحة أضافت بطريق السهو إلى الوعاء الزكوي للعامين ١٩٩٥ و ١٩٩٦ رصيد الأرباح غير الموزعة البالغ ١٧٠٥٦١٣٦ ريالاً سعوديًّا و ١٩٤٣٥٣١٩ ريالاً سعوديًّا بدلاً من أن تضيف لوعاء الزكاة رصيد الأرباح غير الموزعة الصحيح البالغ ١٤٩٥٩١٧٦٧ ريالاً سعوديًّا لعام ١٩٩٥ و ١٥٦١٠٩٥٠ ريالاً سعوديًّا لعام ١٩٩٦ حسبما يظهر في الإقرار رقم ٣ لشركة (أ)، علماً بأن هذه المبالغ محتسبة على النحو التالي:

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥	ريالاً سعوديًّا
رصيد الأرباح غير الموزعة كما في ١ يناير ١٩٩٥	٢٨٢٣١٧٦٧
ناقصاً: حصص أرباح لشركة (د)	
(رقم الملف لدى المصلحة ١٢٥٦٢/١/٤)	
نرفق بيان متابعة العقود لشركة (د) في الملحق رقم ٣	(١٣٩٥٨٠٠٠٠)
حصص أرباح لشركة (ف)	
(رقم الملف لدى المصلحة ٤/٤/٣٦)	
نرفق بيان متابعة العقود لشركة (ف) في الملحق رقم ٣	(٦٠٠٠٠)
رصيد الأرباح غير الموزعة الذي ينبغي إضافته إلى الوعاء الزكوي	١٤٩٥٩١٧٦٧
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦	ريالاً سعوديًّا
رصيد الأرباح غير الموزعة كما في ١ يناير ١٩٩٦	١٦٦١٠٩٥٠
ناقصاً: حصص أرباح لشركة (د)	

(رقم الملف لدى المصلحة .....)

نرفق بيان متابعة العقود لشركة (د)

في الملحق رقم ٤ (٩٧٠.٠٠٠)

حصص ارباح لشركة (ف)

(رقم الملف لدى المصلحة ٤/٤/٣٦)

نرفق بيان متابعة العقود لشركة (ف)

في الملحق رقم ٤ (٣٠.٠٠٠)

١٥٦١٠٠٩٥٠

رصيد الأرباح غير الموزعة الذي ينبغي

إضافته إلى الوعاء الزكوي

لقد سبق لشركة (د) وشركة (ف) تسديد الزكاة على توزيعات الأرباح المعلنة

تود الشركة الإفادة بأنه وفقاً لمبدأ الاستحقاق المحاسبي صرحت شركة (د) وشركة (ف) عن توزيعات الأرباح المذكورة أعلاه باعتبارها "إيرادات" لها للعامين ١٩٩٥ و ١٩٩٦ وسددت الزكاة عليها في إقرارها الزكويين للعامين ١٩٩٥ و ١٩٩٦ .

تعتقد شركة (أ) أن الموضوع محل المناقشة هو ما إذا كان مبلغ توزيعات الأرباح المعلنة وإنما غير المدفوعة من قبل شركة (أ) قد أخضع للزكاة مرتين أم لا خلال نفس العام ، وردًا على حجة المصلحة بأنه نظرًا لأن كلاً من شركة (د) وشركة (ف) وشركة (أ) لها شخصية معنوية مستقلة فإن الربط عليها لا يعد ثبوتًا للزكاة، تود شركة (أ) إفادة سعادتكم أن المبدأ الأساسي في نظام الزكاة هو أنه لا يجوز إخضاع نفس المبلغ للزكاة مرتين في عام واحد ، وتود شركة (أ) الإفادة بأن المبالغ قيد الخلاف قد أخضعت للزكاة في شركة (د) وشركة (ف)، ولذلك فإن عدم السماح بحسم المبلغ أعلاه من الأرباح غير الموزعة لشركة (أ) والذي أضيف لوعاء الزكاة للعامين ١٩٩٥ و ١٩٩٦ قد أسفر عن ثنية الزكاة.

وتأييدًا لما تطالب به شركة (أ) يسرنا أن نورد فيما يلي جدولاً يوضح مبالغ توزيعات الأرباح التي صرحت عنها شركة (أ) والمبالغ التي سجلتها شركة (د) وشركة (ف) (الجهات المستلمة لها) كجزء من إيراداتها للعامين ١٩٩٥ و ١٩٩٦

بيان تحليلي لتوزيعات الأرباح مستحقة الدفع من شركة (أ) إلى شركة (د) وشركة (ف)

المجموع	شركة (ف)	شركة (د)	توزيعات الأرباح المعلنة لعام ١٩٩٥
ريالاً سعوديًّا	ريالاً سعوديًّا	ريالاً سعوديًّا	
١٤,٠٠٠,٠٠٠	٤٢٠,٠٠٠	١٣,٥٨٠,٠٠٠	

(٢,٠٠٠,٠٠٠)	(٦٠,٠٠٠)	(١,٩٤٠,٠٠٠)	توزيعات الأرباح المدفوعة
(٩,١٧٥,٦٣١)	-	(٩,١٧٥,٦٣١)	رصيد حساب (س) لدى شركة (أ) والذي قامت شركة (د) المحدودة بتحميله
٢,٨٢٤,٣٦٩	٣٦٠,٠٠٠	٢,٤٦٤,٣٦٩	توزيعات الأرباح المستحقة الدفع حتى ١٩٩٥/١٢/٣١
١,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٩٧٠,٠٠٠	توزيعات الأرباح المعلنة لعام ١٩٩٦
٣,٨٢٤,٣٦٩	٣٩٠,٠٠٠	٣,٤٣٤,٣٦٩	الرصيد المستحق الدفع كما في ١٩٩٦/١٢/٣١

بيان تحليلي لتوزيعات الأرباح المسجلة من قبل شركة (د) وشركة (ف)

حصة شركة (ف)	حصة شركة (د)	مجموع توزيعات الأرباح	
٣%-	المحدودة -٩٧%	ريالاً سعوديًّا	
ريالاً سعوديًّا	ريالاً سعوديًّا	ريالاً سعوديًّا	
٤٢٠,٠٠٠	١٣,٥٨٠,٠٠٠	١٤,٠٠٠,٠٠٠	توزيعات الأرباح المستلمة لعام ١٩٩٥
٣٠,٠٠٠	٩٧٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	توزيعات الأرباح المستلمة لعام ١٩٩٦

كتأييد للجدول أعلاه، فإن شركة (أ) يسرها أيضا أن ترفق نسخا إضافية من المستندات التالية:

• نموذج ٣ من الاقرارات النهائية لكل من شركة (د) وشركة (ف) مرفقا معها نسخا من جداول متابعة العقود للسنتين ١٩٩٥ و ١٩٩٦ والتي تؤكد إدراج هذه المبالغ كجزء من دخل الشركتين (الملحق ٥).

• نسخ من الربوط النهائية لشركة (د) وشركة (ف) للسنتين ١٩٩٥ و ١٩٩٦، تؤكد بأن شركة (د) وشركة (ف) قد أدرجت هذه المبالغ كجزء من دخلها وأرباحها غير الموزعة، وبناءً على ذلك؛ قامت المصلحة بربط الزكاة عليها (الملحق ٦).

تلاحظ اللجنة الموقرة من بيان متابعة العقود ونموذج الاقرار رقم ٣ أن توزيعات الأرباح المعلنة والمطالب بها من قبل شركة (أ) بواقع ١٣٠٠٠٠٠ ريالاً سعوديًّا (١٣٠٥٨٠٠٠ ريالاً سعوديًّا لشركة (د) و ٦٠٠٠٠٠ ريالاً سعوديًّا لشركة (ف)) خلال عام ١٩٩٥ قد أخضعت للزكاة كجزء من إيرادات شركة (د) وشركة (ف) المحدودة في اقراريهما الزكويين لسنة ١٩٩٥.

وبالمثل فان توزيعات الأرباح المعلنة والمصرح عنها من قبل شركة (أ) بواقع ١٠٠٠٠٠٠ ريالاً سعوديًّا (٩٦٧٠٠٠ ريالاً سعوديًّا لشركة (د) و ٣٠٠٠٠٠ ريالاً سعوديًّا لشركة (ف)) خلال عام ١٩٩٦ قد أخضعت للزكاة كجزء من إيرادات شركة (د) وشركة (ف) المحدودة في إقراريهما الزكويين لعام ١٩٩٦.

إن المصلحة بعدم السماح بحسم توزيعات الأرباح المعلنة من قبل شركة (أ) بكاملها تكون قد ربطت الزكاة على نفس المبالغ مرتين في عام واحد، أولًا في شركة (د) وشركة (ف) كجزء من دخلهما من توزيعات الأرباح والمرة الثانية في نفس السنة في شركة (أ) بعدم استبعاد تلك المبالغ من أرباح الشركة غير الموزعة.

٢-٢ قبلت المصلحة اعتراضا على نفس الموضوع لعام ١٩٩٤

بهذا الخصوص فإن شركة (أ) تود إفادة لجتكم الموقرة بأن هذه المسألة قد ظهرت في السنة التي سبقت السنوات موضوع الخلاف مباشرة ، ففي سنة ١٩٩٤ قامت المصلحة في الربط المؤقت بإضافة مبلغ ٢٣٠٥٤٠٧٠ ريالاً سعوديًّا إلى وعاء الشركة الزكوي كأرباح غير موزعة وذلك بخلاف ما أضافته الشركة من أرباح غير موزعة بمبلغ ٢٠٠٠٦٨٩٣٥ ريالاً سعوديًّا، وقد تم تحليل أرقام كل من المصلحة والشركة كما يلي:

الأرباح غير الموزعة - الخاضعة للزكاة

بموجب الربط المؤقت	بموجب الاقرار النهائي	
ريالاً سعوديًّا	ريالاً سعوديًّا	
٢٨٩٧٢٩٠٧٠	٢٨٩٧٢٩٠٧٠	الرصيد في ١/١/١٩٩٤
-	٨٧٦٦٠١٣٥	ناقصا: توزيعات الأرباح المعلنة
٥٧٦٧٥٠٠٠	-	ناقصا: توزيعات الأرباح المدفوعة



من الجدول أعلاه تلاحظ اللجنة الموقرة بأن المصلحة في ربطها المؤقت لم تسمح بحسم حصص الأرباح مستحقة الدفع وغير المدفوعة والتي ظهرت كرصيد ختامي لتوزيعات الأرباح مستحقة الدفع في القوائم المالية لسنة ١٩٩٤.

وبعد تقديم المستندات المؤيدة بموجب خطابنا رقم ٩٥-٢٥٠١ والتي تؤكد بأن الرصيد الختامي لتوزيعات الأرباح مستحقة الدفع قد خضعت للزكاة كجزء من ربح السنة الخاضع للزكاة في كل من شركة (د) وشركة (ف) المحدودة، بعد ذلك، قامت المصلحة بإصدار ربط نهائي لسنة ١٩٩٤ بخطابها رقم ٣/٥٢١٦ حيث أضافت مبلغ ٢٠٠٦٨٩٣٥ ريالاً سعودياً للوعاء الزكوي . وبناءً عليه سمحت المصلحة بحسم إجمالي مبلغ توزيعات الأرباح المصرح عنها خلال السنة.

وتأييداً لموقف الشركة أعلاه، يسر الشركة أن ترفق المستندات التالية لاطلاع لجنتم الموقرة (الملحق ٧).

- نسخة من خطاب المصلحة رقم ٣/٢٣٦٧ والمرفق به الربط المؤقت للسنة .
- نسخة من خطاب شركة (أ) رقم ٩٥-٢٥٠١ ردًا على خطاب المصلحة أعلاه مرفقًا معه المستندات المؤيدة ذات العلاقة فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح مستحقة الدفع والتي لم يسمح بحسبها من قبل المصلحة .
- نسخة من خطاب المصلحة رقم ٣/٥٢١٦ والمرفق به الربط النهائي والذي تم فيه السماح بحسم كامل حصص الأرباح المصرح عنها.

- نسخة من خطاب شركة (أ) والذي قبلت فيه ربط المصلحة "مع الاحتجاج" وسددت المبلغ المستحق بموجب الربط.
- تلاحظ لجنتم الموقرة من خلال المستندات أعلاه بأن المصلحة وبعد مراجعة شاملة للقضية قد قبلت موقف الشركة وسمحت في الربط النهائي بحسم رصيد توزيعات الأرباح غير الموزعة المستحقة والتي رفض حسبها في السابق من قبل المصلحة في الربط المؤقت.

٣-٢ لا يجوز ربط الزكاة على نفس المبلغ مرتين في عام واحد

يود موكلنا أن يلفت عناية اللجنة الموقرة في هذا الخصوص إلى قرار حكم ديوان المظالم رقم ٥/د/١٦٢ لعام ١٤٣٠هـ:

قرار حكم ديوان المظالم رقم ٥/د/١٦٢ لعام ١٤٣٠هـ:

لدى دراسة القضية المذكورة أعلاه في حالة مماثلة ألقى ديوان المظالم قرار اللجنة الاستئنافية وقضى بأنه ينبغي تعديله لأن المصلحة أخضعت المقترض والقارض للزكاة في حين أن القارض يملك ٩٩% من أسهم المقترض. الأمر الذي يدل دلالة واضحة على أن ذمة كلا الشركتين ذمة واحدة والمال مال واحد. وقد أسفرت معالجة المصلحة عن فرض الزكاة مرتين على نفس المبلغ في نفس السنة. وقد قرر الفقهاء أنه لا يمكن إيجاب الزكاة مرتين في حول واحد على أساس أحاديث النبي محمد (صلى الله عليه وسلم). ويعرف مبدأ الازدواجية هذا في دراسات الضريبة الحديثة بـ "منع الازدواج الضريبي".

كما ذكر ديوان المظالم أن هذا هو ما جعل الفقهاء يقولون بعدم أخذ الزكاة والخراج (وهو نوع من الضريبة السنوية على الأراضي الزراعية المملوكة لغير المسلمين) في وقت واحد إذا كانت الأرض مملوكة لمسلم.

نورد الجزء ذا الصلة من حكم ديوان المظالم رقم ٥/د/١٦٢ لسنة ١٤٣٠هـ فيما يلي:

"..... القرار محل التظلم قد ألغى قرار اللجنة الابتدائية رقم ٢١ لعام ١٤٢٦ هـ والذي قضى بتأييد اعتراض شركة ..... وأحققتها في طلب حسم السلف من الوعاء الزكوي وجاء مؤيدا لقبول اعتراض مصلحة الزكاة والدخل بعدم حسم السلف من الوعاء الزكوي واخضاعها للزكاة الشرعية مرتين عن نفس السنوات من ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠ بحجة أن القروض المقدمة إلى آخرين لا تعد من الأصول الثابتة والاستثمارات جائزة الحسم وأنه لا يوجد شرعا ما يبرر اعتبارها ضمن ما يعد عرضًا من عروض الغنية جائزة الحسم وأن زكاة القرض تجب على كل من المقرض والمقترض فإن ما ذهبت اليه المصلحة يعد محل نظر إذ أن قيامها بفرض الزكاة على كل من الشركة القارضة والمقترضة منها مع كون القارضة تملك نحو ٩٩ بالمئة من أسهم الشركة المقترضة يدل دلالة واضحة بأن ذمة كلا الشركتين ذمة واحدة والمال مال واحد الأمر الذي يجعل فرض الزكاة بهذه الصورة فرض ازدواجي على مال واحد في حول واحد وبهذا يكون أخذ الزكاة على المال مرتين في حول واحد لا يجب".

نرفق نسخة من قرار حكم ديوان المطالم رقم ١٦٢/د/٥/لسنة ١٤٣٠ هـ لاطلاع سعادتكم (الملحق ٨).

تلاحظ اللجنة الموقرة أن قرار الحكم المذكور أعلاه قد أنشأ نقطة مبدئية هي عدم وجوب الزكاة مرتين في مال واحد في ذات السنة. وبما أن شركة (د) وشركة (ف) قد سبق لهما تسديد الزكاة على توزيعات الأرباح المسجلة في دفاترهما كإيراد مستحق الدفع خلال السنتين ١٩٩٥ و ١٩٩٦، فإنه لا يجوز بناءً على ذلك اخضاع نفس المبلغ للزكاة في شركة (أ) للعامين ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

### ملخص:

في ضوء المعلومات والتوضيحات أعلاه وما تم الاستشهاد به من قرارات وقبول المصلحة ذاتها للبند في عام ١٩٩٤، تأمل شركة (أ) أن تتكرم اللجنة الموقرة بالإيعاز إلى المصلحة بإصدار ربط نهائي معدل يتم فيه استبعاد الرصيد الختامي لتوزيعات الأرباح المستحقة الدفع من وعاء الزكاة لأنه سبق له أن أخضع للزكاة في شركة (د) وشركة (ف).

### الخلاصة النهائية

وأخيرًا، في ضوء التوضيحات المفصلة بكتاب الاعتراض رقم ٩٨-٢١٠٩ والتوضيحات الإضافية المقدمة بالكتاب رقم ٠١-٢٩٥٣ بشأن السنتين ١٩٩٥ و ١٩٩٦ والتوضيحات المذكورة أعلاه، تأمل شركة (أ) أن تتكرم اللجنة الموقرة بالإيعاز إلى المصلحة بإصدار ربط معدل للسنتين ١٩٩٥ و ١٩٩٦ يتم فيه مايلي:

• تستبعد من وعاء الزكاة توزيعات الأرباح المعلنة وانما غير المدفوعة للشركاء من قبل شركة (أ) بواقع ٢٢٤٦٤٣٦٩ ريالًا سعوديًّا و ٣٢٤٣٤٣٦٩ ريالًا سعوديًّا لأن المبالغ أعلاه قد أخضعت للزكاة كجزء من إيرادات الشركاء، شركة (د) وشركة (ف) على النحو الموضح في النقطة (أ) أعلاه.

علاوة على ذلك، يسرنا أن نرفق خطاب التفويض الأصلي لتقديم اعتراض شركة (أ) بشأن السنوات ١٩٩٥ إلى ١٩٩٦ (الملحق ١٧).

راجين عدم التردد في الاتصال بنا، إذا ما رغبتكم في الحصول على أي معلومات أو توضيحات إضافية في هذا الخصوص.

### الدراسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما اتضح أن الخلاف بين المكلف والمصلحة ينحصر في قيام المصلحة بإضافة حصص أرباح مستحقة الدفع إلى رصيد الأرباح غير الموزعة إلى الوعاء الزكوي، حيث يرى المكلف أنها حصص أرباح تم توزيعها

وخضعت للزكاة في شركة (د) وشركة (ف)، بينما ترى المصلحة أنها لم توزع وحال عليها الحول وهي في ذمة المكلف وتم إضافتها للوعاء الزكوي.

ويرجع اللجنة إلى ملف القضية ومنها القوائم المالية يتضح من قائمة الأرباح غير الموزعة ما يلي:

البيان	١٩٩٥م	١٩٩٦م
الأرباح المدورة في ١/١ ٢٨٢٣١٧٦٧ ريالاً	٢٨٢٣١٧٦٧	١٦٦٦١٠٩٥٠ ريالاً
(-) حصص ارباح	١٤٢٠٠٠٠٠٠ ريال	١٠٠٠٠٠٠٠٠ ريال
رصيد ١٢/٣١	١٤٢٣١٧٦٧ ريالاً	١٥٦٦١٠٩٥٠ ريالاً

وفيها أن الأرباح الموزعة كما هو موضح أعلاه مبلغ ١٤٢٠٠٠٠٠٠ ريال ومبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ريال وأن رصيد الأرباح المدورة في نهاية السنة مبلغ ١٤٢٣١٧٦٧ ريالاً ومبلغ ١٥٦٦١٠٩٥٠ ريالاً للعامين على التوالي، وتوضح الميزانية العمومية في جانب الخصوم المتداولة أن هناك حساب باسم (حصص أرباح مستحقة الدفع) مبلغ ٢٨٢٤٣٦٩ ريالاً ومبلغ ٣٧٨٢٤٣٦٩ ريالاً للعامين على التوالي وهي مبالغ مستحقة على المكلف لم تخرج من ذمته وبالتالي تعتبر غير موزعة.

وبالاطلاع على صور من بيان متابعة العقود والإقرارات الزكوية والربوط النهائية لشركة (د) وشركة (ف) المقدمة من المكلف في الجلسة يتضح أن هذه الشركات قد صرحت عن كامل الأرباح المستحقة لها ضمن الإقرارات النهائية على الرغم من عدم استلام كامل الأرباح وهذا هو سبب ظهور حصص أرباح مستحقة الدفع في القوائم المالية للمكلف نظراً لعدم سداد كامل حصص الأرباح المستحقة لشركة (د) ولشركة (ف).

وبالرجوع إلى الربوط الزكوية للعامين ١٩٩٥م و ١٩٩٦م لشركة (د) وشركة (ف) تبين أن حصص الأرباح المستحقة الدفع للعامين خضعت للزكاة في هذه الشركات.

كما يوضح الجدول التالي

البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
رصيد ١/١ ١٩٩٥م	٢٨٢٣١٧٦٦ ريالاً	رصيد ١/١ ١٩٩٦م	١٦٦٦١٠٩٥٠ ريالاً
حصص أرباح مدفوعة	(١٣٦٤٠٠٠٠٠ ريال)	حصص أرباح مدفوعة	١٠٠٠٠٠٠٠٠ ريال
رصيد ١٢/٣١ ١٩٩٥م	١٤٢٥٩١٧٦٦ ريالاً	رصيد ١٢/٣١ ١٩٩٦م	١٥٦٦١٠٩٥٠ ريالاً

عليه؛ ترى اللجنة تأييد المكلف في حسم حصص الأرباح المستحقة الدفع لعامي ١٩٩٥م و ١٩٩٦م التي يطالب بها المكلف منغاً للثني.

## القرار

### أولاً: الناحية الشكلية:

قبول الاعتراض المقدم من المكلف / شركة (أ)، على الربط الزكوي الذي أجرته مصلحة الزكاة والدخل لعامي ١٩٩٥م و١٩٩٦م.

### ثانياً: الناحية الموضوعية:

- تأييد المكلف في حسم حصص الأرباح المستحقة الدفع لعامي ١٩٩٥م و ١٩٩٦م.

يعد هذا القرار قابلاً للاستئناف المسبب للطرفين أمام اللجنة الاستئنافية الزكوية الضريبية بالرياض، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه على أن يقوم المكلف بسداد المستحقات المتوجبة عليه طبقاً لهذا القرار.

والله الموفق،،،،،